

رسالة إلى مجلة العربي الكويتية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الدكتور .. رئيس تحرير ((العربي)) .

تحية تقدير واحترام . وبعد !

فقد طالعتنا مجلتكم الموسوعية ، فى عددها الصادر فى إبريل عام 1996م ، بمقال للمستشار الوراثى الدكتور/ غسان حنات ، حول زواج الأقارب ، وما يصاحبه من احتمالات إنجاب أطفال مرضى وراثياً . وقد صوّر الأستاذ الدكتور هذا النوع من الزواج بأنه علاقة تختلط فيها المأساة بالمهزلة ، وأن ظلال الأمراض تخيم على أجوائه ، والمعاناة تعشش بأطنابه !! .

زواج الأقارب بين الحقيقة الشرعية والوهم العلمى

وإن كان ثمة تعليق من الناحية العلمية والدراسة الأكاديمية ، فليكتفى من ذلك بزبدة دراسة علمية ، أجراها الأستاذ الدكتور أحمد الكباريتى ؛ أستاذ علوم الوراثة بجامعة الكويت سابقاً ، وقد نشرتها مجلة ((القبس)) الكويتية ؛ فى عددها الصادر فى 25 من ديسمبر لسنة 1977م . وقد انتهى الأستاذ الدكتور الكباريتى إلى توصية هامة ، خالف فيها هذا الاعتقاد الشائع عن زواج الأقارب أنه مصحوب بانتشار الأمراض الوراثية ، فقال :

((إنَّ هذا اعتقادٌ خاطئٌ))

وقال الأستاذ الكباريتى : ((إنه نتيجة البحث العلمى فى مجتمع ينتشر فيه زواج الأقارب ، وآخر يكثر فيه زواج الأبعد ، وثالث يكثر فيه الزواج بين أجناس مختلفة ، ثبت عدم وجود أى فرق بين هذه المجتمعات من ناحية انتشار الأمراض الوراثية)) . وانتهى إلى أن :

((زواجُ الأقاربِ لا يشكلُ أىَّ خطورةٍ على الأجيالِ المتعاقبةِ))

فهذه زبدة البحث العلمى ، الذى أجراه أستاذ علم الوراثة الدكتور أحمد الكباريتى .

الاستدلال القرآنى على الترغيب فى الزواج بالأقارب

ولنا فى الدلالة على الترغيب فى الزواج بالقرابة القريبة ، قول الله جلَّ ذكرُه لنبيِّه صلى الله عليه وسلم ((إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك)) (الأحزاب : 50) . وقد يقال : إنَّ إحلال بنات الأعمام والعمات ، والأخوال والخالات ، إنما هو من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ؛ بدلالة قوله تعالى بعده فى الآية ((وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبيِّ إن أراد النبيُّ أن يستنكحها خالصةً لك من دون المؤمنين)) (الأحزاب : 50) ! .

فنقول : هذا زعم خاطئ ، وتأويل بعيد عن واقع حال عموم المكلفين من أهل التوحيد ، فقد زوج النبيُّ ابنته فاطمة رضى الله عنها من ابن عمِّها على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وقد تزوج كثير من الصحابة من بنات الأعمام والعمات ، وأقرَّه صلى الله عليه وسلم وباركه .

ولا يعوزنا ذكر هذه الزيجات المباركات ، التي أثمرت نسلًا باهت به أمة الإسلام ، وفاخرت أمم الأرض ، فهي فوق العدِّ والإحصاء ، وهي في واقع الأمر التطبيق الفقهي العملي لهذه الآية من سورة الأحزاب .
فمنها زواج عمر بن الخطاب العدوى رضى الله عنه بابنة عمّه عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نفيل العدوية ، أخت سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين .
وزواج سعيد بن زيد بن عمرو ابن نفيل العدوى رضى الله عنه بابنة عمّه فاطمة بنت الخطاب أخت عمر ، وزواج الحارث ابن هشام بن المغيرة المخزومي رضى الله عنه بابنة عمّه فاطمة بنت الوليد بن المغيرة المخزومية ، أخت خالد بن الوليد رضى الله عنه .

وإن تعجب ، فعجب قول حجّة الإسلام أبى حامد الغزالي ، عند الكلام على الخصال التي لا بد من مراعاتها في المرأة المنكوحه ليدوم العقد ، وتُحمد العشرة ، وتتواصل الوشائج . فقد قال في ((إحياء علوم الدين)) :
(الثامنة : أن لا تكون من القرابة القريبة ، فإن ذلك يقلل الشهوة ، قال صلى الله عليه وسلم ((لا تنكوا القرابة القريبة ، فإن الولد يُخلق ضاويًا))
أي نحيفًا ، وذلك لتأثيره في تضعيف الشهوة ، فإن الشهوة إنما تنبعث بقوة الإحساس بالنظر ، وإنما يقوى الإحساسُ بالأمر الغريب الجديد ، فأما المعهود الذي دام النظر إليه مدّة ، فإنه يضعف الحسّ عن تمام إدراكه والتأثر به ، ولا تنبعث به الشهوة)) اهـ بنصه .

وسوف أغض الطرف عما في كلام حجّة الإسلام الغزالي من الأمور النفسانية التي تتأثر بها بواعث الشهوة قوةً وضعفًا ، فما أبعد عن البرهان والدليل على الأحكام الشرعية التكليفية ! . والذي ينبغي توسيع دائرة انتقاده من كلام حجّة الإسلام - رحمه الله - ، هو نسبة هذا النهي عن الزواج بالقرابة إلى النبيّ المعصوم صلى الله عليه وسلم ، والجزم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال هذا الكلام ، الذي لا يصدر مثله عن مشكاة النبوة ، وقد قامت الحجّة من السنته الفعلية على بطلان هذه النسبة ، إذ كيف ينهى النبيّ صلى الله عليه وسلم عما تُدب إليه وأمر بفعله بنص القرآن العظيم ؟ !! .

أمّ ثانياً ، وهو أن هذا الحديث باطل ليس مما يعتمد عليه في ثبوت النهي المذكور ، فقد قال الحافظ زين الدين العراقي في ((تخريج الإحياء)) :
(قال أبو عمرو بن الصلاح : لم أجد له أصلاً معتمداً . قلت : إنما يعرف من قول عمر أنه قال لآل السائب : قد أضويتم ، فانكحوا في النواحي)) . رواه إبراهيم الحري في ((غريب الحديث)) ، وقال : معناه تزوجوا الغرائب . وقال : يقال : اغتربوا ولا تزوجوا)) اهـ .

وقد بين الحافظ ابن حجر في ((تلخيص الحبير)) أن قول عمر هذا رواه إبراهيم الحري في ((غريب الحديث)) عن عبد الله بن المؤمّل عن ابن أبي مليكة قال : قال عمر لآل السائب فذكره .

ومن له معرفة بعلم تخريج الأحاديث ، يعلم يقيناً أن الحجة لا تنتهض بمثل هذا الإسناد ، فإن عبد الله بن المؤمّل المخزومي قد ضعّفه الأئمة ، لأن عامة أحاديثه غير محفوظة .

وأما قوله ((اغتربوا ولا تزوجوا)) فهو كذلك ليس من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكره الإمام ابن قتيبة الدينوري في ((غريب الحديث)) ، في قسم أحاديث سمع أصحاب اللغة يذكرونها ولا يعرف أصحابها .

والخلاصة أن صاحب الشريعة لم ينهى عن الزواج من الأقارب ، بل أكدت سنته الفعلية وقوعه وإقراره ، إذ لم يتعلق التحريم بمسألة القرابة والغرابة فى قبيل ولا دبير ، بينما تعلق التحليل بالقرابة تعلقاً وثيقاً فى قوله تعالى ((إنا أحللنا لك)) فذكره جل ذكره ((وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك)) .

وختاماً ، فالمسألة مثار بحث لا يقتصر النظر فيه على علماء الطب وحدهم ، بل ينبغى التعرف على فتاوى علماء الشريعة فيه ، لتعلقه بمهمات مصالح المتعبدین .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ،

كتبه الشيخ أحمد شحاته

مصر . الإسكندرية . سيدى بشر

مسجد الإمام البخارى